

Distr.: General
26 February 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البند ٨٥ من القائمة الأولية*
صون الأمن الدولي - علاقات حسن الجوار والاستقرار
والتنمية في جنوب شرق أوروبا

رسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نص البيان المشترك الصادر عن مكتب المجلس الاتحادي (مجلس
الشيوخ) ومكتب مجلس الدوما (مجلس النواب) بالجمعية الوطنية للاتحاد الروسي، في
١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن الإعلان الذاتي للاستقلال من جانب
إقليم كوسوفو (صربيا) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٨٥ من القائمة الأولية، الذي سيُدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة
العادية الثالثة والستين للجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيتالي تشوركين



مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

البيان الصادر عن مكتب المجلس الاتحادي ومجلس الدوما عن الآثار المترتبة
على الإعلان الذاتي لاستقلال إقليم كوسوفو (صربيا)

١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨

اعتمد مكتب المجلس الاتحادي ومجلس الدوما بالجمعية الوطنية للاتحاد الروسي
البيان المشترك التالي الصادر باسم مجلسي الجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي بشأن الآثار
الناجمة عن الإعلان الذاتي لاستقلال إقليم كوسوفو (صربيا).

يعرب مكتب المجلس الاتحادي ومجلس الدوما بالجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي عن
قلقهما البالغ لقيام إقليم كوسوفو (صربيا) بالإعلان عن استقلاله وانفصاله عن صربيا،
مما يشكل مخالفة للمعايير الأساسية للقانون الدولي، وانتهاكا لروح ونصوص القرارات النافذة
والقرارات غير المطبقة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص القرار ١٢٤٤
(١٩٩٩) بشأن إقليم كوسوفو (صربيا).

وما كانت التزعة الانفصالية لكوسوفو ستجد طريقها ممهدا لو لم يحصل منذ البدء
على تأييد الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. إذ جرت محاولة فعلية
للإحلال بالتوازن بين القانون والقوة في العلاقات الدولية، وتجريد المفاوضات من أهميتها
كوسيلة عادلة لتسوية النزاعات، وتجاهل المصالح المشروعة لأحد طرفي النزاع، والسكوت
على استمرار انتهاك حقوق الإنسان على أساس الانتماء العرقي.

وتعتبر صربيا دولة ديمقراطية ذات حدود دولية معترف بها وواحدة من الدول
الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا يوجد تفسير لما يجري اليوم بغرض تجزئة إقليم البلد الذي
يعترف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بسيادته على كوسوفو، سوى الرغبة في دفع العملية
غير المشروعة، الذي نفذتها الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ضد يوغوسلافيا
السابقة، في عام ١٩٩٩، إلى نهايتها الحتمية. ولا يمكن أن يصبح حق الأمم في تقرير المصير
مبررا للاعتراف باستقلال كوسوفو، في ذات الوقت الذي يتم الإعراض فيه عن مجرد مناقشة
أفعال شبيهة لدول أخرى أعلنت بنفسها عن قيامها، وحصلت فعليا على استقلالها من
خلال جهودها الذاتية الخاصة.

ويعلن مكتب المجلس الاتحادي ومجلس الدوما بالجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي، أن زعماء الدول التي كانت في السابق وصية على نظام بريشتينا وتدعم اليوم استقلال كوسوفو، هم الذين يتحملون المسؤولية المباشرة عن الإجهاض الفعلي لعملية المفاوضات، التي أبدى الجانب الصربي فيها أقصى درجات المرونة والاستعداد للتوصل إلى حل مرض للجميع. وسيتحملون كذلك المسؤولية الكاملة عما سيحدث حتما من تصعيد لحدة النزاعات الإقليمية الدائرة ونشوء نزاعات جديدة في العالم، وانتشار الأفكار الأصولية والتيارات السياسية المترتبة على السابقة التي حدثت في كوسوفو، وعن النتائج المخلة بجميع أنظمة القانون الدولي والاستقرار الدولي.

ويوجه مكتب المجلس الاتحادي ومجلس الدوما بالجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي الانتباه في هذا الصدد، إلى القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٨) للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الذي أعلن فيه، باسم جميع الشعوب الأوروبية، عن ضرورة "مواصلة المفاوضات على أساس قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٤٤ (١٩٩٩) والتوصل إلى حل مرض لجميع الأطراف في أقرب وقت ممكن، من أجل تفادي أن تتحول كوسوفو إلى برميل بارود بصورة تؤدي في نهاية المطاف إلى إيصال النزاع في منطقة البلقان إلى طريق مسدود".

ويعرب مكتب المجلس الاتحادي ومجلس الدوما بالجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي، عن اتفاقهما الكامل مع موقف المنبر البرلماني لهذه المنظمة التي تمثل غالبية الشعوب الأوروبية ويؤكدان أن زعماء البلدان، الذين تسببت أفعالهم في إجهاض عملية المفاوضات، قد وضعوا أنفسهم بذلك في موقف يتعارض مع مصالح الشعوب الأوروبية.

إن قيادة الاتحاد الروسي، إذ تواجه تهديدات لا يُستهان بها للاستقرار الدولي ولمصالح روسيا، بسبب السياسة اللامسؤولة للدول الغربية، تجد لزاما عليها اتخاذ جميع التدابير الضرورية للدفاع عن مبادئ القانون الدولي والعدالة والأمن في جميع أرجاء العالم.

ويعرب مكتب المجلس الاتحادي ومجلس الدوما بالجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي، عن رأيهما بأنه يستحيل الاعتراف بكوسوفو كدولة ذات سيادة وقبولها في عضوية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، الملتزمة بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ويدعوان قيادة الاتحاد الروسي إلى بذل الجهود الدبلوماسية المناسبة لوقف تطور الأحداث في هذا الاتجاه.

والآن، وقد أصبح حالة كوسوفو إحدى السوابق على الساحة الدولية، فإنه يتعين على الاتحاد الروسي أن يستعرض النزاعات الإقليمية القائمة في ضوء سيناريو كوسوفو وكذلك الخطوات العملية التي ستتخذها الدول المعنية فيما يتعلق بمركز كوسوفو.

ويرى مكتب المجلس الاتحادي ومجلس الدوما بالجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي، أن الاعتراف بمركز كوسوفو كدولة مستقلة يهين جميع المقومات التي تدفع إلى إعادة تحديد أبعاد علاقات الاتحاد الروسي مع الدول التي أعلن عن قيامها ذاتيا في منطقة المصالح الطبيعية لروسيا، وقبل كل شيء على الساحة التي خلفها الاتحاد السوفياتي السابق.

(توقيع) س. م. ميرنوف
رئيس المجلس الاتحادي
بالجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي

(توقيع) ب. ف. غريزولوف
رئيس مجلس الدوما
بالجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي

موسكو، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨